

بين لبنان والدول العربية » (٣٤) .

واضطر اقطاب الحياذ الى الافصاح عن رأيهم ، فترددوا في البداية ثم قرروا مساندة التيار المعارض مكرهين . فالنائب ادمون رزق طمان « الصابيين بالهواجس العربية الشكلية الى ان الحياذ لا يتعارض مع عضويتنا في الجامعة» ، واكد ان موقف لبنان من اسرائيل ، عند اعلان حياذه ، سيظل كما هو (٣٥) . وكان الدكتور شارل مالك اشد صراحة عندما استنتج ان تحييد لبنان يحتم علينا « الخروج من عضوية الجامعة ، او على الاقل من الالتزام ببعض بنودها » . غير ان نهايته جعلته يستدرك ويضيف : « وهذا شيء مستحيل . وحتى اذا كان ممكنا فلا يجوز » (٣٦) . ويبدو ان النتيجة كانت معبرة عما يدور في النفس اكثر من الاستدراك . ولعل الدكتور منوال يونس كان اشد هم صدقا وذكاء عندما طالب الدولة اللبنانية بان تتبنى حياذا اقليميا ، قانونيا ، علينا ، متكافئا ، ازاء جميع الدول العربية فقط ، دون ان يؤدي ذلك الى انسحابها من الجامعة (٣٧) .

والظاهرة الغربية التي تطالعنا لدى دراستنا للتصريحات او البيانات الصادرة عن المنادين بالحياذ هي التناقض بين الاقوال والافعال ، والتعارض بين مواقف المنتمين الى حزب او اتجاه واحد ، والتباين بين التصريحات التي يدلي بها الشخص الواحد في فترات زمنية متباعدة . ولتقديم مثل واضح نكتفي باستعراض شيء مما جاء في كتاب « العمل » الشهري ، الصادر مؤخرا عن الكتائب ، والحامل لتاريخ آزار (مارس) الماضي . وما يعيننا منه بيان ودراسة . اما البيان فصادر عن احدى خلوات الكتائب ، المنعقدة في ١٧-١٩٧٥ . واما الدراسة فمتعلقة بالحياذ الدائم للبنان .

في البند الثامن من البيان اكد الحزب « حرصه على الوفاء بالتزامات لبنان العربية ، كمقررات ومؤتمرات القمة ومجلس جامعة الدول العربية ومجلس الدفاع العربي المشترك ، وما انبثق عنها او تفرع منها » . ولكن الدراسة تتناقض كل التناقض مع ما ورد في البيان ومع ما ورد في العديد من البيانات والتصريحات الحزبية .

ان الدراسة تطالب ، بصراحة متناهية ، بحياذ لبنان لتحقيق غرضين . تحييد لبنان عربيا ، اي اخراجه من الجامعة ، وتحييده فلسطينيا ، اي نقض يديه من قضية العرب الاولى .

تقول الدراسة : « لا تستطيع الدولة ذات الحياذ الدائم ان تكون عضوا في اية منظمة سياسية اقليمية ٠٠٠ » . وبما ان جامعة الدول العربية ينطبق عليها هذا الوصف ، فليس بإمكان لبنان ان يبقى عضوا فيها . ان الدراسة لا تعلن ذلك